الإطار القانوني لحماية البيئة بالجزائر

أ. د. مبارك بوعشة
أستاذ التعليم العالي
جامعة قسنطينة 2 الجزائر

ملخص:
بعد 26 سنة من صدور قانون حماية البيئة المؤرخ في 5 فيفري1983، و17 سنة من عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة التنمية) المنعقد في دي جانيرو بالبرازيل، مازالت الجزائر تواجه تحديات بيئية هامة، وفي إطار الإصلاحات الأساسية التي مست الاقتصاد الجزائري لمعالجة هذه الوضعية و الدخول في طريق التنمية المستدامة فضلت الجزائر الانفتاح على اقتصاد السوق وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمالية حيث تم تسجيل المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:
التنمية المستدامة، البيئة، حماية البيئة.

ABSTRACT :
After 26 years from the appearance protection law related to environment purposes in the fifth of February in 1983, and after seventeen (17) years of the development summit that has been held in Rio de Janeiro (Brazil) of the United Nation for the Environment and Development, Algeria has been facing a real challenge concerning that matter. Within the framework of restructuring the Algerian economy by mean of sustainable development, Algeria has made a choice of being open through the market economy, and being effective in using their natural and financial resources. Therefore, a national plan for the environment and sustainable development (PNAE-DD) is now being processed.

Keywords :
sustainable development, environment, environment protection

مقدمة:

يعتمد الاقتصاديون على السوق بتوجيههم عند اتخاذ القرار ، فهم يحترمون السوق لأنها تستطيع أن تخصص الموارد بكفاءة لا يستطيع المخطط المركزي أن يجاريها، أما علماء البيئة فإنهم ينظرون إلى السوق باحترام أقل لأنهم يرون سوقا لا تنطق بالحقيقة ، كما يرى أيضا علماء البيئة سجل النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة ،ولكنه يرون أيضا اقتصادا يزداد صراعا مع النظم الداعية له ، اقتصادا يستنزف رأس المال الطبيعي للأرض، ويتحرك الاقتصاد العالمي إلى مسار بيئي من المؤكد أنه سيؤدي إلى تدهور اقتصادي، وهم يرون أن هناك حاجة إلى إعادة هيكلة شاملة في الاقتصاد بحيث يتلائم مع النظام البيئي، و هم يعرفون أن العلاقة الثابتة بين الاقتصاد والمنظومة البيئية لكوكب الأرض أساسية إذا أردنا أن يتواصل التقدم الاقتصادي، ولقد أصبح الاقتصاديين أكثر وعيا بالبيئة اعترافا منهم بالاعتماد الكامن للاقتصاد على المنظومة البيئية لكوكب الأرض، وعلى سبيل المثال ساند 2500 اقتصادي (يضمون 8 من الحاصلين على جائزة نوبل[1]) فرض ضريبة الكربون لتحقيق استقرار المناخ، ويتزايد عدد الاقتصاديين الذين يبحثون عن طرق تجعل السوق تنطق بالحقيقة البيئية، وهذا النمو المتنامي يتضح من النمو السريع للجمعية الدولية للاقتصاد البيئي التي تضم 1200 عضوا و فروعا في كل أرجاء العالم وتهدف هذه الجمعية إلى تكامل تفكير علماء البيئة والاقتصاديين ليصبح علما مشتركا يهدف إلى بناء عالم متواصل.

ولقد شهدت ثمانينات القرن الماضي تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور أوضاع البيئة و وجود روابط بينهما ، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد والبيئة والأجيال التي ستعيش في العالم مستقبلا و تنمية الموارد البشرية و تلبية الحاجيات الأساسية على نحو أفضل، وأنشئت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 (المفوضية العالمية للبيئة و التنمية)ترأستها رئيسة وزراء النرويج السابقة Brundtland فسميت (مفوضية Brundtland) وأقرت الجمعية العامة في 1987/12/11 تقريرها

(مستقبلنا المشترك). والجزائر مثلها مثل الدول النامية الأخرى تواجه في بداية القرن الواحد والعشرون تحديات التنمية والعولمة الاقتصادية، فالتنمية يجب أن ترتكز على معايير الفعالية و الربحية مع إدماج الإهتمام بالجانب الإجتماعي واقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، فالتنمية يجب أن تتوسع إلى بدائل أخرى غير المعتمدة أساسا على تصدير المحروقات.

والمشاكل البيئية في الجزائر لها آثار سلبية مباشرة على النشاط والأنشطة الاقتصادية، على الصحة و مستوى المعيشة للسكان وعلى الإنتاجية واستدامة الرأس مال الطبيعي .

و سنتعرض في هذه المقالة إلى النقطة التالية:

I- الإستراتيجية الوطنية للبيئة في الجزائر من خلال التشريعات القانونية.

I- الإستراتيجية الوطنية للبيئة في الجزائر من خلال التشريعات القانونية:

توجد الجزائر في مرحلة انتقال بيئية متلازمة مع مرحلة انتقال اقتصادية حيث يلاحظ تدهور الحالة البيئية للبلد و بالأخص فيما يخص رأس المال الطبيعي حيث جزءا منه غير قابل للاسترداد ، و بلغ مرحلة من الخطورة ليس فقط بعدم قدرته على تغطية جزء من المطالب الاقتصادية و الاجتماعية للعقود الثلاث القادمة بل أخطر من ذلك يكمن في محدودية رفاهية الأجيال القادمة .

و اعتمادا على ذلك قررت الجزائر الاستثمار في التنمية المستدامة، و هذا ما شكل المحور الرئيسي للإستراتيجية البيئية و المخطط الوطني من أجل البيئة و التنمية المستدامة (PNAE-DD) ، و هذا ما يستجيب للأبعاد الاجتماعية و البيئية لاختيارات نماذج المجتمع و التنمية الاقتصادية و يحقق القطيعة مع السياسات و المناهج المتابعة في العقود السابقة.

1- الإستراتيجية الوطنية للبيئة 2001-2011 :(2)

تعيش الجزائر أزمة ايكولوجية حادة تتجلى من خلال إتلاف الغابات والتصحر وا إضعاف التنوع البيولوجي وتدهور الموارد المائية من حيث الكمية والنوعية وتزايد التلوث

(الهواء،التربة،المياه القارية و البحرية) و تكاثر النفايات الحضرية والصناعية وفساد الإطار المعيشي وتدهور التراث الأثري والتاريخي.

هذا التدهور يكلف ما يلي:

- 7 % من الثروة المقاسة بالمنتج الداخلي الخام تضيع سنويا.
- تدهور صحة المواطنين: الأمراض المتنقلة عن طريق المياه مستمرة و أمراض الجهاز التنفسي متنامية.
- التسيير الغير ملائم للأحواض المنحدرة من المناطق الجبلية والفضاءات السهبية يسبب النزوح الريفي و مرارة العيش في المدن.

أعدت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة ووضعت مخططا وطنيا . تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- العمل على النمو المستدام والتقليص من ظاهرة الفقر.
- حماية الصحة العمومية.

إن تنفيذ هذه الإستراتيجية تطلب:

- بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية ومتابعة التطبيق الفعلي وبقدرات مؤسساتية و موارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات وخاصة على مستوى الجماعات المحلية.
- تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة لتنفيذ البرامج المسطرة يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وحماية السكان من أضرار التلوث و التنمية المستدامة.
- بناء سياسات وا إنشاء مؤسسات و اعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة، تطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وإشراك المواطنين بصفة تلقائية.
- التدعيم التشريعي و التنظيمي:

تعمل وزارة تهيئة الإقليم و البيئة على تحقيق توافق الإطار التشريعي و التنظيمي من أهداف حماية البيئة، تتعلق الأولويات بـ:

- مراجعة و تنفيذ القانون المتعلق بالبيئة وحمايتها لتكريس الطابع القطاعي المشترك للعمل البيئي .
- إصدار قانون متعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار و توزيع الأنشطة على مستوى الإقليم وحماية الموارد الطبيعية. كما يتضمن هذا القانون الربط بين حماية الموارد والتنمية الإقتصادية والتطور البشري (القانون رقم 20/01 المؤرخ 2001/12/12) .
- إصدار قانون متلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها لتوفير الإطار القانوني الملائم لتنفيذ سياسة التسيير العقلاني لهذه النفايات (القانون رقم 19/01 المؤرخ 2001/12/12) .
- إعداد قانون خاص بالجبال يكون موضوعه التمكين من ترميم هذا الفضاء في وظائفه المتمثلة في التنظيم الإيكولوجي وإنتاج الثروات بهدف تحسين المداخيل الريفية.
- مراجعة القانون الرعوي الذي تمكن من توضيح النظام العقاري في السهوب وإعادة تنصيب الدولة في دورها و إلقاء مسؤولية الإستصلاح وتنظيم المتاجرات العقارية وحماية التراث الطبيعي (القانون رقم : 02-02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتنميته) .

زيادة على ما سلف ذكره، عدة مشاريع مراسيم و قرارات قانونية و تشريعية صدرت أو في وشك الإصدار، نذكر منها:

- مرسوم تنفيذي محدد لقائمة النفايات وتعريف أصناف النفايات الخاصة.
- مرسوم محدد كيفيات نقل النفايات الخاصة.

- قرار وزاري معدل و مكمل للقرار الوزاري المؤرخ في 16 مارس 1985 الذي يتضمن المصادقة على الإتفاقية النموذجية لاسترجاع الورق القديم و الورق المقوى.
- قرار وزاري المتعلق بدراسات مدى التأثير على البيئة الخاصة بمنشآت استرجاع، رسكلة، تثمين، معالجة وا زالة النفايات.
- قرار وزاري محدد التوصيات التقنية الخاصة بمراكز الردم التقني، التفريغ وحجز النفايات .
- قار وزاري محدد تقنيات التهيئة و الإستغلال الخاصة بالمنشآت المتخصصة في حرق بعض النفايات الخاصة.
- قرار بلدي محدد كيفيات جمع النفايات الصلبة الحضرية للبلدية.

التدعيم المؤسساتي:

إن إصدار القوانين أمر أساسي لحماية البيئة وتوفر القدرات المؤسساتية حاسم في العمل على تطبيقها.

إن تطوير المهن والحرف الخاصة بالبيئة وتعزيز قدرات حراسة ومتابعة نوعية الأنظمة الإيكولوجية و إقامة نظام إعلامي بيئي و حماية الساحل و ترقية التكنولوجيات النظيفة كلها تشكل الأولويات المقترحة لتحسين التشكيلة المؤسساتية.

تمر حماية البيئة حتما بتمهينات جديدة وبالإنتشار الواسع لمنهجيات وتقنيات الحفاظ على البيئة، فتطوير المهن والحرف البيئية أمر لا مفر منه، فهي تعني في المقام الأول الجماعات المحلية ثم المؤسسات العمومية والخاصة وكل المتدخلين اللآخرين الذين تتغذى أنشطتهم من الموارد الطبيعة للبلاد.

- **المعهد الوطني لمهن البيئة:**

هو الهيئة الجامعة للقطاعات المكونة (التعليم العالي، التربية الوطنية،التكوين المهني) ، سيشكل المكان المميز للتفكير والتصور والبرمجة للتكوين في هذه المهن.

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستديمة:

سيمكن من تدعيم وتحسين سير الشبكة الوطنية لرصد وحراسة وقياس نوعية مختلفة الأوساط الإيكولوجية وهذا يتطلب:

- تطوير و إعادة تنظيم المخابر.
- التنسيق مع الشبكات القطاعية الأخرى التي لها علاقة مع البيئة.
- إعداد برامج وطنية وجهوية للرصدو الحراسة والقياس.
- التلخيص والنشر المنتظمين لنتائج حالة البيئة.

من البديهي أن السير الشبكاتي لهندسة متنوعة من الهياكل تتطلب إحداث مؤسسة تنسق أشغالها.

- المعهد الوطني للساحل:

إن إقامة هيكل لقيادة سياسة تسيير الساحل و حمايته لكونه أساس تطوير أنشطة إجتماعية ،إقتصادية مستديمة و أنشطة سياحية أمر لا مناص منه .

الحفاظ على المنطقة الساحلية و الشاطئية و إجراء دراسات لفائدة البلديات و الولايات الساحلية و إعداد المعايير و تشخيص و حماية المواقع الطبيعية و الإستحمامية ، و العمل كمنظم للمتاجرات العقارية هي مهام هامة ستلقى على عاتق المعهد الوطني للساحل.

المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة:

تقتضي مكافحة التلوث الصناعي بمختلف مصادره تطوير إدارة أعمال البيئة ، لهذ الغرض سينشئ مركز وطني للتكنولوجيا النظيفة. من جملة الأهداف المرسومة لترقية التكنولوجيات النظيفة يمكن ذكر التقليل في المرحلة الأولى والقضاء النهائي في المرحلة الثانية على النفايات لاسيما الخطيرة منها في عين مصدرها و الاستعمال العقلاني للمواد الأولية والموارد الطبيعية.

- التحسيس والتربيـة البيئيـة:

الغرض هو إقناع الأشخاص وتحفيزهم ليغيروا سلوكاتهم بصفة إرادية إزاء البيئة. لهذا الغرض ، ستعد برامج مناسبة لكل المجموعات. تبقى الأولويات من باب البداهة، الحفاظ

على المورد المائي والاقتصاد فيه، نظافة المدن والشواطئ الاستحمامية، إعادة التشجير،...إلخ ، كلها مواضيع ستكون محل أعمال تربوية وتحسيسية على مستوى كافة التراب الوطني. إن إشراك المواطنين في إنجاز مشاريع بيئية يجعلهم يحسون بأنهم معنيون بها و بالتالي مسؤولون عنها.

- الأراضـي:

حماية الأراضي من زحف التمدن والعمران ينبغي أن تمر من خلال إعداد خريطة تصنف هذه الأراضي و من خلال تعزيز أدوات الإستعمال العقلاني للأراضي المنصوص عليها في القانون المتعلق بتهيئة الإقليم و العمران وخاصة مخطط إحتلال الأراضي الذي يتحتم عليه أن يحدد في المكان الأراضي الزراعية ذات القدرة الكامنة العالية والجيدة.

وأخيرا ستدعم مراجعة القانون المتعلق بالتهية و التنمية الذي ينتظر منه أن ينص على الترسيمات التوجيهية لحماية الأراضي و لمكافحة التصحر و الأدوات الخاصة بالحماية.

- المياه العذبة:

الأزمة الحادة التي سيعرفها المورد المائي تتطلب الإفعال المستعجل لسياسة متكاملة خاصة بالتسيير المستديم لهذا المورد الثمين.

يتعين على هذه السياسة أن تراعي النقائص والضغوط التي تمارس على العرض من جهة والطلب من جهة أخرى، وأن ترمي إلى أهداف متعددة منها:

- التقليل من التبذير ومن التسربات.
- مضاعفة الفعالية في أعمال الحد من تدهور الشبكات و من خلال إعادة إستعمال الماء عن طريق التصفية.
- التحسين في توزيع هذا المورد على مختلف المستعملين.

يتطلب إفعال هذه السياسة ما يلي:

- تطوير التربية والتحسيس بغرض تغيير سلوكات المستعملين.

- وضع أنظمة تسعيرية للماء وتعكس مع مرور الزمن الكلفة الحقيقية لإنتاج هذا المورد و للحفاظ عليه.
- تمهين التقنيين والمسيرين من خلال برامج رسكلة معممة.
- التسيير العقلاني لمنشآت التوزيع والتطهير والتصفية مع الفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع.

- المنـاطق البحريـة والشاطئيـة:

تقتضي التهيئة المستديمة للإقليم تحديد وا ٍعداد إستراتيجية وسياسات تعطي الأفضلية إلى التوازن بين المناطق الداخلية للبلاد والشريط الساحل الذي يعاني من الآثار الفاسدة المتولدة عن التطور الصناعي في ربوعه وعن نموه الحضري غير المتحكم في مساره.

سيشكل القانون المتعلق بحماية الساحل و إنشاء المعهد الوطني للساحل الأداتين المميزتين للإفعال مثل هذه الإستراتيجية.

أصبح تعيين و تحديث الترسيمة الوطنية لتهيئة الإقليم وترسيمة تنمية وتهيئة الساحل ضروريا حيث تشكلان أدواتين أساسيتين لتهيئة الإقليم و للحد من الضغوط التي تمارس عن الساحل و إعادة إنتشار الأنشطة في إتجاه المناطق الداخلية للبلاد.

ينبغي منذ الآن القيام بأعمال علاجية في المناطق التي لم يتم تدهورها و التي يمكن إسترجاعها.

و من جهة أخرى ، لابد من القيام بأعمال وقائية في الأجزاء الهامة من الساحل اتي فلتت من التدهور.

- التنـوع البيـولوجي:

التنوع البيولوجي في الجزائر معرض للخطر بصفة جدية و يقتضي إفعال إستراتيجية طموحة للمحافظة عليه ولإستعماله العقلاني الذي يتطلب مايلي:

- إشراك أكبر عدد ممكن من الشركاء (المسيرين، المزارعين، مربي المواشي، الصيادين البحريين، عمال الغابات، عمال المناجم، المهيئين المربيين) لحملهم على المشاركة في تحقيق أهداف حماية التنوع البيولوجي.
- إجراء جرد لكل الحيوانات والنباتات الموجودة في البلاد مع الإشارة إلى تموقعها الجغرافي و تكوين بنوك للمعطيات .
- توسيع المحافظة إلى كافة الإقليم بغرض تشكيل إحتياط بيولوجي أمني دائم الوجود بالإقامة ، لمناطق للتنمية المستدامة تؤمن المحافظة البيئية على مساحات تمثيلية ايكولوجيا.
- العمل على تطوير البحث الخاص بالأنظمة البيئية غرض تثمين موارد التراث البيولوجي الوطني.
- تطوير القدرات المؤسساتية في مجال الأمن الإحيائي (البيولوجي) لمجابهة إدخال أنواع أجنبية لا سيما منها الجسيمات المغيرة وراثيا.
- إنشاء مركز لتطوير الموارد البيولوجية الذي سيكون مركزا مرجعيا لتنسيق برامج التعرف و المعرفة والمتابعة والمحافظة على موارد التراث البيولوجي الوطني وتطويره.

- **الغابات و السهوب والواحات:**

إن ترقية برنامج متكامل لتسيير وتثمين التراث الغابي بالإشراك الفعلي للسكان أصبح حتمية للحفاظ عليه و لتسييره العقلاني.

تتعلق الأولويات في هذا المجال بإعادة تشكيل وحماية وتثمين الغابات المنتجة وبمكافحة الإنجراف وخاصة بإعادة تشجير المناطق الممتدة التدهور في غطائها النباتي وبحماية الأنظمة الإيكولوجية النادرة. يتوقع في إطار الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم إفعال مخطط وطني للإعادة التشجير في شمال الجزائر من 11 % ، إلى 14 % .

أما النظام البيئي الذي تشكله المنطقة السهبية فستكون دواليب تطويره بالزراعات العلفية، بأنظمة التحريم وا ٍجبارية الدورات الرعوية بتطوير الخدمات (الصحة الحيوانية، منح القروض،...) وبتحديد زراعة الحبوب في المناطق الملائمة كل هذا بالإشراك الفعلي للجماعات المقيمة بالسهوب.

تعتمد معالجة ظاهرة صعود المياه في الواحات على تطوير الأنظمة الزراعية التقليدية وا ٍعادة نظام * الفوقارة * والتسيير الشحيح للماء.

- **السياسة الحضرية:**

ستكون هذه السياسة متمفصلة حول المحاور التالية:

- إعتماد ميثاق بيئي حضري من طرف المنتخبين المحليين يكرس أسس سياسة تسيير حضري منسجم ومتكامل.
- إفعال برنامج أولوي يهدف إلى تحسين تسيير النفايات الطلبة ويشتمل على الجوانب التالية:

تنفيذ برنامج مستمر للتكوين والإتقان، تحديد ترسيمات توجيهية ومخططات لتسيير النفايات على مستوى كل ولاية،إستئصال المزابل الفوضوية، التهيئة التدريجية لمزابل خاضعة لمراقبة السلطات العمومية، تفعيل مبدأ الملوث الدافع بواسطة الرسوم المختلفة (الرفع من الرسم على التخلص من القمامة) وغيرها.

- تطوير سياسة تحد من التدفقات الجوية بغرض تحسين نوعية الهواء من خلال ترقية إستعمال الوقود الأقل تلويثا وأيضا من خلال المراقبة التقنية للسيارات وتطوير أنماط النقل العمومي، وترقية القطاع الصناعي للتكنولوجيات النظيفة وا ٍبرام و تنفيذ عقود خاصة لإزالة التلوث.
- تطوير سياسة خاصة بتهيئة الإطار المعيشي و بالمساحات الخضراء الحضرية لكونها مصدر للراحة و التوازن للسكان.

- **السياسة الصناعية و السياسة الطاقوية:**

السياسة البيئية الصناعية ترمي إلى وضع منظومة للمراقبة للتلوث بمختلف أنواعه ومصادره بغرض تكريس تمهيد تقاعدي بين الدولة والمؤسسات الملوثة يتمثل في تنفيذ عقود مفادها التقليل التدريجي من التلوث والأضرار المتنوعة التي يسببها.

إن إنشاء الصندوق الوطني لإزالة التلوث سيساعد المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى إزالة التلوث. ومن المؤكد إن إعداد مسح للنفايات الخطيرة سيساعد على تشخيص الأولويات وتحديدها.

ستستهدف السياسة الطاقوية الإجراءات التي توفق بين متطلبات التنمية الإجتماعية والاقتصادية والارتفاع المرتقب في مجال الطاقة ومراعاة الحد من آثار الغازات المنبعثة في البيئة. و تتعلق هذه الإجراءات بما يلي:

- تحسين مردودية محطات إنتاج الطاقة الحرارية.
- تحسين نمط نقل و توزيع الطاقة الكهربائية.
- تحسين نمط تخزين ونقل وتوزيع الغاز الطبيعي.
- ترقية الطاقات الجديدة والقابلة للتجدد.

- **التراث الأثري والثقافي:**

نستخلص 3 أنواع من الأعمال الضرورية للمحافظة على هذا التراث ولترميمه:

- تطوير التكوين المتخصص بغية تعزيز القدرات التقنية الخاصة بالمحافظة والترميم التي تتطلب إنشاء مدرسة أو معهد مختص.
- نشر شرطة حقيقية متكلفة بالحفاظ على التراث الوطني الأثري والتاريخي والثقافي لإجتناب مختلف الأعمال المتسببة في تدهوره.
- إعداد و تنفيذ برنامج موضوعي ذي أولوية قاضي بالمحافظة على المواقع المصنفة و بترميمها إن كانت في حالة تدهور وا إتلاف.

إن الجزائر إختارت التحدي من خلال بناء إستراتيجية وطنية للبيئة (SNE) ، بوضعها مخطط وطني للعمل من أجل البيئة و التنمية المستدامة (PNAE-DD) ، و هذا إستجابة للمشاكل البيئية الناجمة عن سيرورة التطور الإقتصادي والإجتماعي للبلد، وبالرغم من أن الجزائر تتمتع بثروات طبيعية هائلة، استفادت من إستثمارات ضخمة لتنمية الرأس مال المادي و البشري، إلا أنه يلاحظ أن الأسباب الرئيسية للأزمة البيئية التي تعيشها الجزائر هي بالأساس راجعة إلى نظام مؤسساتي و مرتبطة بالإختيارات السياسية والبرامج التنموية السابقة و بالأخص في الميادين التالية:

- ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية.
- التهيئة العمرانية.
- الفعالية والشفافية في النفقات العمومية.
- نظام المؤشرات ، الأسعار، الآليات الإقتصادية.
- طاقة المؤسسات البيئية.
- نوعية تقسيم المؤسسات العمومية.

إن الحلول لهذه المشاكل تستلزم بالضرورة إصلاحات للمؤسسات الإقتصادية للبلد، وحدها هذه الإصلاحات تؤدي إلى إنتاج آثار بيئية موجبة و معتبرة،و يجب النظر إليها في مجملها كأول مخطط استراتيجي وطني للبيئة، حيث استثمر ت الجزائر في التنمية المستدامة و هذا ما شكل الهدف الأساسي للاستراتيجية البيئية PNAE-DD ، حيث تمثلت الأهداف الإستراتيجية لهذا المخطط فيما يلي:

1- تحسين الصحة و نوعية حياة المواطن.
2- المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين الإنتاجية.
3- التقليص من الخسائر الإقتصادية وتحسين الإنتاجية.
4- حماية البيئة بشكل عام.

خـــاتمة:

إن مخطط العمل الوطني للبيئة و التنمية المستدامة (PNAE-DD) سجل في إطار الخطة المبرمجة العشرية، و تم وضعه بمساهمة قيمة للجنة الأوروبية من خلال برنامجها Ec-Life و برنامج METAP المدار من طرف البنك الدولي.

و أصبح إعداد هذا المخطط ممكنا نتيجة تعاون العديد من المجموعات المساهمة في هذا المشروع على مستوى وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والبنك الدولي ووكالة التعاون التقنية الألمانية GTZ .

النتـائج:

1- إن الفجوة بين نظرة كل من الإقتصاديين وعلماء البيئة إلى العالم في مطلع القرن الجديد لا يمكن أن تكون أوسع مما هي عليه، فالإقتصاديون ينظرون إلى النمو غير المسبوق في الإقتصاد العالمي و التجارة و الإستثمار الدوليين ويتوقعون مستقبلا واعدا يتزايد في كل ذلك ، وهم يلاحظون بفخر و لهم الحق في ذلك ، أما علماء البيئة فإنهم ينظرون إلى نفس هذا النمو و يتبينون أنه نتيجة لحرق كميات هائلة من أنواع الوقود الحفري المنخفضة السعر بشكل مصطنع، وهي عملية تهدد إستقرار المناخ.

2- في دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل (BIT) حول الوضع الإجتماعي في الجزائر (3) توصلت إلى أنه يصعب الحديث عن التنمية المستدامة في ظل الوضع الراهن و هذا راجع إلى أمرين:

- حداثة عملية الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر القائم على قواعد

وا إقتصاد السوق، وعليه فإن الميكانيزمات القادرة على القيام بذلك غير متوفرة و حتى إن وجدت فإنه غير ممكن تطبيقها بشكل كامل.

- إن الميكانيزمات التي تساعد في تطبيق دولة القانون وا ٍحترام مبادئ الحكم الراشد غير موجودة وحتى إن وجدت فإنه لا يمكن تطبيقها نظرا لإنتشار ما يسمى بالإقتصاد الموازي وتفاقم ظاهرة تغليب المصالح الشخصية في إدارة العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة و على جميع المستويات.

3- إن المخطط (PNAE-DD) أعتمد على دراسة للواقع المعاش الذي بين أن تكلفة الإهمال الإقتصادي والإجتماعي مازالت تتزايد، لهذا جاء المخطط في إطار نظرة مستقبلية الذي يفرض على الجزائر الإستثمار في التنمية البيئية والمستدامة، وهذا ما يجعل من المخطط إطار إستراتيجي وا ٍختيار عملي ذو أولوية في مواجهة هذه الوضعية و جزء منه ضمن برنامج الحكومة للإنعاش الإقتصادي والإجتماعي على المدى القصير (المخطط الثلاثي للإنعاش الإقتصادي 2004/2001) .

4- إن الأهداف الرئيسية لإستراتيجية البيئة تتشكل من :

- تحسين الصحة و نوعية المعيشة للمواطن.
- المحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته.
- تخفيض الخسائر الإقتصادية وتحسين المنافسة.
- حماية البيئة الجهوية والعامة.

5- تحاول الجزائر بمواردها الخاصة التكفل بالمشاكل البيئية بإعتبارها جزء مندمج في مرحلة الإنتقال الإقتصادي – الإجتماعي للبلد ، وهذا يستلزم عليها التكيف مع مرحلة (الإنتقال البيئي) .

6- رغم العدد الهائل من التشريعات القانونية الصادرة إلا أن غياب المراسيم التنظيمية أدى إلى غياب التشريعات الملزمة للمؤسسات بالإقتطاع على أنشطتها الإجتماعية والبيئية.

7- غياب التشريعات القانونية الرادعة للمؤسسات التي تستفيد من الدعم المالي للدولة ولا تدمج الإهتمامات البيئية والإجتماعية كأحد مقومات منح الدعم.

8- إن الحوافز الإستثمارية التي تمنحها الدولة في المجال البيئي محدودة و لا تشجع إدماج عنصر البيئة في الإستثمار.

التوصيـات:

1- حتى يمكن تحقيق الأهداف الوطنية للإستراتيجية البيئية لابد من وضع ميكانيزمات مؤسساتية و مرافقة إضافة إلى إستثمارات ذات أولوية و تنحصر المهام المؤسساتية في وضع مشروعات قوانين و المصادقة على نظام التسعيرة (المياه،الفضلات)

و وضع آليات إقتصادية وتسييرية للبيئة (الضرائب البيئية، مؤسسات مالية) أما إجراءات المرافقة فهي تغطي الحملات التحسيسة ومتابعة تقييم PNAE-DD من خلال الإستثمارات المخصصة له على المدى الطويل (10 سنوات) وأيضا القصير (3،5 سنوات) .

2- يجب على الوكالات الوطنية لتطوير الإستثمار زيادة الإعتمادات المالية المخصصة لتمويل معدات مكافحة التلوث.

3- من أجل توفير جميع الظروف المساعدة لإنجاح الإستثمارات ذات العلاقة بمكافحة التلوث و حماية البيئة يجب على الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ANDI و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ بالتعاون مع الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث (FEDEP) ووزارة المالية أن يقدموا حوافز أكثر فعالية للإهتمام بالجانب البيئي في المشروعات الإستثمارية.

4- يجب على الدولة أن تدعم المجتمع المدني من خلال الحركة الجمعوية المهتمة بالبيئة لما لها من دور تحسيسي للجانب البيئي للمواطن.

- **المراجع والإحالات:**

1- ليستر ر. براون، اقتصاد البيئة (اقتصاد جديد لكوكب الأرض)، ترجمة د/أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 2003،ص 6

2- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport sur l'etat de l'avenir de l'environnement,2000, pp :104-114.

3- Union syndicale des travailleurs du Maghreb arabe et l'organisation arabe du travail, conférence Maghrébine sur la responsabilité sociale de l'entreprise, rapport final et recommandation, Tunis 6-7 Mars2005